

تسيير المعلومات الجغرافية بالجزائر و أفاق تطورها



ناصر عمران

مدير تقني

الأمانة العامة للمجلس الوطني للإعلام الجغرافي
١٢٣ شارع طرابلس، حسين داي، الجزائر العاصمة

الملتقى الأول لمبادرة الأمم المتحدة حول التسيير الشامل للمعلومات الجغرافية
على المستوى العالمي للدول العربية (UN-GGIM for Arab states)
المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠١٥

مقدمة

- تعتبر الأقاليم ثروة تتطلب تسييرا دقيقا و عناية كاملة لما تكتسيه من أهمية للإنسان و المحيط الذي يعيش فيه. و عليه فإن مختلف الأطراف و المستعملين يواجهون تحديات كبيرة لتقاسم المعلومات و المعطيات و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.
- من جهة أخرى فإن ميدان الإعلام الجغرافي يشهد تطورا كبيرا يتعلق أساسا بتقنيات الإنتاج و جمع و نشر المعلومات الجغرافية.
- فعلا، فإن المعلومة الجغرافية تلتقط من مصادر مختلفة حسب مقاييس و صيغ مختلفة مما يسمح باستعمالات شتى و تطبيقات مختلفة تخص عموما المصالح العمومية و الحياة اليومية للمواطن (تسيير الأقاليم، النقل، الإتصالات، الأمن، التكفل بالكوارث الطبيعية و غيرها من التطبيقات المتعلقة بالتموقع).

الإطار التنظيمي بالجزائر

- في الجزائر، تم اتخاذ عدة اجراءات منذ سنة ١٩٩٦ على المستوى التنظيمي لتسيير المعلومات الجغرافية خاصة إحداث المجلس الوطني للإعلام الجغرافي الذي سمح بتطوير ميدان الإعلام الجغرافي سواء على المستوى التكنولوجي أو التفكير و التحسيس بأهمية هذا النوع من المعلومات في تطور البلاد.
- و قد نتج عن هذا، تحسين الإطار النظامي المعمول به و كذا اقتراح مجموعة من التوصيات على السلطات فيما يخص بعض المسائل المطروحة.
- لكن، و اعتبار لتطور المعلومات و تقنيات الإتصال مع الحاجة إلى تطور متجانس لميدان المعلومة الجغرافية الذي من شأنه تحسين الحصول على المعلومات و تعدد إستعمالاتها، كان لزاما تطوير الإطار التنظيمي المعمول به و ضبطه مع التحولات الإقتصادية و التكنولوجية للبلاد.

.../...

- إن وضع تنظيم يؤطر ميدان المعلومة الجغرافية، يسمح بتوجيه حكيم و راشد للموارد و ذلك من أجل تجسيد الأهداف الوطنية بدقة و فعالية.
- لهذه الأغراض المذكورة سالفاً، أدخلت تغييرات جذرية على مستوى تنظيم و عمل المجلس الوطني للإعلام الجغرافي و ذلك بهدف اعطاء بعد جديد و توجيه محكم لهذه الآلية.
- و من وجهة نظرنا، فإن تطوير ميدان المعلومة الجغرافية الذي نسعى اليه يجسد بتوفير الظروف و المناخ الذي يسمح لجميع المتعاملين المعنيين بتسيير و تطوير نفس الإقليم، بتقاسم المعلومات و المعطيات الجغرافية اللازمة لاتخاذ أحسن القرارات.

.../...

في هذا الشأن يمكن لنا سرد بعض النقاط التي ساهمت في التفكير لوضع تنظيم جديد في ميدان تسيير المعلومة الجغرافية :

- قلة التعاون بين منتجي و مستعملي المعلومات الجغرافية ،
- ضرورة إحداث بنية تحتية وطنية للمعلومات الجغرافية لتسهيل تبادل المعطيات و المساهمة في التطور الاقتصادي و الإجتماعي و ذلك ما يدخل في اطار المبادرة الأممية في هذا الشأن،
- نقص المعطيات و قلة دقتها و تعدد إنتاج نفس المعطيات من طرف جهات مختلفة ،
- ضمان تأمين المعطيات ،
- الحاجة إلى تطوير القدرات البشرية لمساندة تطوير نظم المعلومات الجغرافية ، ... الخ

.../...

كما تسعى الجزائر أيضا من جهة أخرى، منذ انضمامها سنة ٢٠١١ الى المبادرة الأمامية لتسيير المعلومات الجغرافية على المستوى العالمي، إلى تطوير التعاون على المستويين الوطني و الدولي، لوضع إستراتيجيات و آليات جديدة لتدعيم قدراتها في ميدان تسيير الإعلام الجغرافي و تحسين الأطر التنظيمية و القانونية التي من شأنها معالجة المسائل الوطنية و الإقليمية المتعلقة بالمعلومة الجغرافية. و هو ما يتم تجسيده من خلال المشاركة الفعالة في الفروع الإقليمية للمبادرة الأمامية (لإفريقيا و الدول العربية) و تبادل الخبرات في هذا الميدان.

و إقتناعا بهذا المبدأ، فقد قررت مؤخرا السلطات العليا للبلاد إدراج تعديلات تنظيمية جديدة و عميقة على مستوى النصوص المحددة لمهام و هياكل المجلس الوطني للإعلام الجغرافي، موضوع المرسوم الرئاسي رقم ١٤-١٣٤ المؤرخ في ١٢ أبريل ٢٠١٤، و التي من شأنها ضمان تداؤب للموارد و للقدرات الوطنية بين جميع المتعاملين في ميدان الإعلام الجغرافي.

.../...

- إذن، الهدف من هذا التغيير هو وضع تحت تصرف الدولة، آلية فعالة و التي من شأنها أن تكون بمثابة الإطار المؤسسي الذي يضمن مواكبة انشاء و تجسيد منشأة جغرافية تراعي كل المعايير المعمول بها و تكون أداة ناجعة في رسم سياسات التطور الإجتماعي و الإقتصادي.

تنظيم المجلس و مهامه

يتكون المجلس من:

- رئيس المجلس
- أمانة عامة (الهيئة التنفيذية و الاتصال)
- أربعة (٠٤) لجان دائمة متخصصة في :
 - الأسماء الجغرافية،
 - ترقية و تطوير الإعلام الجغرافي و إقامة البنية التحتية الوطنية للبيانات الجغرافية،
 - تقييم و تحليل وضع التغطية الوطنية للإعلام الجغرافي،
 - تنظيم و ضبط مقاييس الإعلام الجغرافي.

فيما يخص تمثيل الهيئات الوطنية على مستوى المجلس، يتكون هذا الأخير من ممثلين عن وزارات : الدفاع الوطني، الداخلية و الجماعات المحلية، التعليم العالي و البحث العلمي، الزراعة، الطاقة و المناجم، الاتصالات، تهيئة الإقليم و البيئة، العمران، المالية، الموارد المائية، الإحصاء و التخطيط.

تنظيم المجلس و مهامه

- بالإضافة إلى ذلك، فإن كل المتعاملين المنتجين للمعلومة الجغرافية ممثلين على مستوى المجلس و منهم : المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد، الوكالة الفضائية الجزائرية، الوكالة الوطنية لمسح الأراضي، مصلحة الهيدروغرافيا، المديرية العامة للغابات، المديرية العامة لأملاك الدولة، مركز البحث في علم الفلك و الفيزياء الفلكية و الجيوفيزياء، الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني للأرصاد الجوية، هيئة المهندسين الخبراء العقاريين، المصلحة الوطنية للجيولوجيا، الوكالة الوطنية للموارد الهيدروغرافية، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء.

من بين المهام الأساسية للمجلس :

- اقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الإعلام الجغرافي و ضمان متابعة تطبيقها،
- ضمان التنسيق بين مجموع النشاطات المتعلقة بإنتاج الإعلام الجغرافي و إقتراح السبل و الوسائل اللازمة لتنفيذها،
- السهر على تطوير متجانس للإعلام الجغرافي من خلال إعداد المراجع المشتركة و المعايير و المقاييس،
- إقتراح كل التدابير القانونية و الاقتصادية و التنظيمية و/أو المؤسساتية التي من شأنها تأطير العمل بالبيانات الجغرافية و نشرها و تسويقها و استعمالها بما يضمن سلامتها و أمنها،
- ترقية التكوين و التطوير التكنولوجي و البحث العلمي في مجموع التخصصات المتصلة بالميدان،
- تقييم و دراسة و معالجة و تقديم اقتراحات و توصيات حول مختلف المسائل ذات المصلحة الوطنية،
- إبداء آراء و تقديم اقتراحات فيما يخص تمثيل الدولة لدى الهيئات الدولية ذات الصلة بالميدان كما يخول له عند الاقتضاء مهمة ضمان هذا التمثيل و نشر المعلومات الموافقة لذلك، ... الخ



تقديم بعض منتجي المعلومات

المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد: يعتبر الهيئة الوطنية الرئيسية المكلفة بتغطية التراب الوطني بالخرائط و المعلومات الجغرافية القاعدية. أنشأ سنة ١٩٦٧ و شهد عدة تعديلات آخرها سنة ٢٠٠٩ حيث أصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و اقتصادي تابعة لوزارة الدفاع الوطني. من مهامه الأساسية :

- إنجاز الشبكات الأساسية للجيوديزيا، قياس الجاذبية و التسوية،
- تغطية التراب الوطني بالصور الجوية،
- إنجاز و تحيين الخرائط الأساسية ذات مقياس ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ و خرائطها المشتقة،
- جمع و حفظ الصور الساتلية الخاصة بالتراب الوطني،
- إنجاز قواعد المعطيات الجغرافية،
- البحث و التطوير في ميدان العلوم الجغرافية،
- حفظ الأرشيف الوطني، ... الخ

<http://www.inct.mdn.dz>

مساحة البلاد الإجمالية: 2.381.741 كم²
لتغطية كل التراب يتطلب:

- ٣٦٢٠ خريطة ذات مقياس ١/٥٠٠٠٠٠
- ٢٣٧ خريطة ذات مقياس ١/٢٠٠٠٠٠٠
- ٣٨ خريطة ذات مقياس ١/٥٠٠٠٠٠٠
- ١٤ خريطة ذات مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠٠



حاليا، يتعامل المعهد مع مجموعة كبيرة من الزبائن التابعين للقطاع العمومي و الخاص و التي تلبى حاجياتهم عموما عن طريق علاقات تجارية أو تعاقدية.



تقديم بعض منتجي المعلومات

تطبيقات في مجال التقنيات الفضائية: إن إحداث الوكالة الفضائية الجزائرية بتاريخ ١٦ جانفي ٢٠٠٢ بموجب المرسوم الرئاسي ٠٢-٤٨، يجسد رغبة السلطات العليا في التحكم في التقنيات الفضائية و تطبيقاتها و جعله هدفا إستراتيجيا في سبيل التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

و تعتبر الوكالة، أداة لتصميم و تطوير سياسة الدولة في هذا المجال بهدف ترقية و تطوير التطبيقات الفضائية و لأجل ذلك، سطرت وكالة الفضاء الجزائرية برنامجا وطنيا على مدى أفق ٢٠٢٠ بالتعاون مع جميع المستعملين و الذي صودق عليه من طرف مجلس الحكومة سنة ٢٠٠٦. و يضم هذا البرنامج مجموعة من مشاريع أقمار اصطناعية (السات ١ و ٢) زيادة على تطوير تطبيقات موضوعية بالشراكة مع المستعملين الوطنيين كتلك المتعلقة بتهيئة الإقليم، تسيير الموارد، تسيير الكوارث بشتى أنواعها، مراقبة التصحر و غيرها.



تقديم بعض منتجي المعلومات

نشاطات مسح الأراضي : تتكلف الوكالة الوطنية لمسح الأراضي بالقيام بجميع الأشغال المتعلقة بهذا القطاع تحت سلطة وزارة المالية. و تخص أشغال الوكالة مسح المناطق الصحراوية، الحضرية و الريفية.



ASGA

نشاطات مصلحة الجيولوجيا : تم استحداث وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر، بموجب قانون المناجم رقم ١٤-٠٥ المؤرخ بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٤، و التي أسندت اليها مهام تسيير المسائل المتعلقة بالمناجم و الجيولوجيا للبلاد.



تقديم بعض منتجي المعلومات

هيئة المهندسين الخبراء العقاريين : تم استحداث مهنة الخبير العقاري بموجب الأمر رقم ٩٥-٠٨ المؤرخ في ٠١ فبراير ١٩٩٥ و كذلك هيئة المهندسين الخبراء العقاريين التي تتمتع بالشخصية المعنوية. أنشأت هذه الهيئة بموجب هذا الأمر الذي حدد مهامها و مهام هيكلها. سنة بعد ذلك، جاء المرسوم التنفيذي ٩٦/٩٥ لتحديد و تنظيم عمل هيئات المهنة.

و بموجب هذه النصوص القانونية، خول المشرع، للمهندس الخبير العقاري إعداد جميع الوثائق التقنية المتعلقة بهذه المهنة، بالإضافة إلى التدخل لإنجاز مهام مختلفة.

الخاتمة

إن إنشاء منشأة وطنية للمعلومات الجغرافية أصبح أمرا ضروريا في المجتمعات المعاصرة، لكونها تمثل عاملا أساسيا لاتخاذ القرار و تعتبر أيضا وسيلة أساسية للتطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان. لهذا السبب فإن الجزائر تؤكد على نيتها في المشاركة و المساهمة الفعالة بالتعاون مع الدول العربية في تطوير هذه البنية التحتية و ذلك في اطار المبادرة الأومية و كذا التعاون مع جميع الأطراف.

ان هذا التعاون يجد معناه من خلال التفكير في إعداد إستراتيجيات وخطط عمل تتطلب معرفة دقيقة للمعلومة الجغرافية و ترقية استعمالها و يعتبر هذا الموضوع مصدر اهتمام السلطات الجزائرية، التي تسعى جاهدة لتطوير مختلف القطاعات المنتجة و المستعملة للمعلومة الجغرافية من خلال استثمارات مستدامة و مدعومة.